

الميثاق التأسيسي

الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي

- ❖ **تفعيلا** لمضامين البيان الختامي الذي اعتمده رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي خلال **المنتدى البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي**: من أجل بناء نموذج متكامل للتعاون الإقليمي، الذي عقد في الرباط بمقر مجلس المستشارين للمملكة المغربية بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، يومي 25 و26 أبريل 2018، وخصوصا القرار المتعلق بتأسيس شبكة برلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي.
- ❖ **وانسجاما** مع الإرادة التي عبر عنها المشاركون والمشاركات في منتدى الرباط لتسليط الضوء - من خلال الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي - على طبيعة القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي التي تواجهها البلدان الإفريقية والعربية، وتقديم المقترحات التي من شأنها أن تساهم في تمهيد الطريق أمام العمل البرلماني المشترك إلى جانب الحكومات والقطاعات المختلفة ذات الصلة لدعم وتشجيع الاستثمارات في ميدان دعم وضمان استدامة ووفرة وتنوعية الإنتاج الغذائي ؛
- ❖ **وأخذا بعين الاعتبار** الدراسات والبحوث العلمية التي أظهرت أن العالم سيشهد خلال الخمسين سنة القادمة نقصا حادا في الانتاج الغذائي لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه؛ وأن معدل الزيادة في إنتاج الأغذية لا يتناسب مع النمو السكاني العالمي ؛
- ❖ **وباعتبار** أن هناك العديد من العقبات التي تحول دون تحقيق النمو المطلوب من حيث الإنتاج الغذائي، وخصوصا ما يرتبط بالجفاف وندرة المياه والفيضانات وتآكل التربة والتصحر وانتشار الأمراض والأوبئة الناتجة عن التغيرات المناخية؛
- ❖ **وبحكم** تأثيرها على استقرار ملايين المواطنين والمواطنات في جميع أنحاء العالم، وخصوصا في دول الجنوب ولا سيما في إفريقيا والعالم العربي؛
- ❖ **وإسترشادا** بالالتزامات التي قدمها رؤساء وممثلو البرلمانات في القمة البرلمانية العالمية ضد الجوع وسوء التغذية في مدريد، إسبانيا، في 29-30 أكتوبر 2018 والذي أكد مجددا على الحق في الغذاء المناسب والصحي والأمن والكافي والتخلص من الجوع والحاجة المعترف بها لاتخاذ تدابير تشريعية وسياسية محددة لضمان التمتع بهذه الحقوق.

لهذه الاعتبارات، وبغية المساهمة في الجهود العالمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاسيما الهدف الثاني المتعلق بالقضاء على الجوع بحلول عام 2030 وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، تعتمد الشعب الوطنية لمجلس الدول الأعضاء في رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي وممثلو البرلمانات وممثلو الاتحادات البرلمانية الإقليمية والقارية الإفريقية والعربية العناصر التأسيسية التالية لشبكة برلمانية معنية بالأمن الغذائي والتغذية في صيغة مشروع ميثاق تأسيسي:

I. الأهداف

المادة الأولى:

تهدف الشبكة إلى:

- ❖ تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والنقاش والحوار والتشاور حول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية في المنطقتين الإفريقية والعربية.
- ❖ تفعيل وتقوية دور البرلمانيين في استكشاف سبل ووسائل تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي من منظور استراتيجي وتشاركي وتكاملي، يقوم على تمتين العلاقات الاقتصادية والتجارية والإنسانية بين إفريقيا والعالم العربي.
- ❖ بذل جهود متضافرة لإيجاد حلول مناسبة من خلال الدراسات المعمقة لطبيعة المشاكل المتعلقة بالأغذية وتوجيه القطاعات الاقتصادية المختلفة نحو الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذية.
- ❖ تشجيع الاستثمار في النظم الغذائية المستدامة ذات الإنتاجية العالية باستخدام التكنولوجيا المتاحة والمحتملة لزيادة الإنتاجية وزيادة دخل المزارعين في البلدان الإفريقية والعربية.

II. الطبيعة والتكوين

المادة الثانية:

الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي هي منتدى للتشاور وتبادل المعلومات والخبرات حول الإستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وفضاء للتوعية والتحسيس وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال.

المادة الثالثة:

تتكون الشبكة من ممثلي مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة وممثلي البرلمانات والاتحادات الإقليمية والقارية في إفريقيا والعالم العربي وتضم في عضويتها بصفة ملاحظ ممثلي البرلمانات الإقليمية والقارية وعلى المستوى الدولي.

III. المهام والصلاحيات

المادة الرابعة:

تشارك الشبكة عبر مناقشاتها ومقترحاتها، في التفكير بخصوص القضايا المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، وتعمل من أجل استكشاف سبل انخراط وتمثيلية الشبكة في المجهود البرلماني العالمي ذي الصلة بالموضوع.

المادة الخامسة:

ترفع الشبكة مقترحاتها وملتسماتها ومختلف تصوراتها إلى المنظمات البرلمانية بغرض الاسترشاد بها في مهامها المخولة إليها حسب قوانينها وأنظمتها الداخلية وبحسب ما تسمح به المقتضيات الدستورية المؤطرة لعملها ولهيئات الحكومية الوطنية والإقليمية والجهوية بإفريقيا والعالم العربي، وإلى مختلف المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ستنضم الشبكة إلى الشبكات البرلمانية للأمن الغذائي القائمة والهيئات الدولية العاملة في مجال الأمن الغذائي لضمان بقاء السياسات والمجهود الدولية متنسقة ومتكاملة ؛ وكذلك توليد الدعم التقني والمؤسسي لتعزيز الشبكة.

IV. الاجتماعات

المادة السادسة:

تعقد الشبكة اجتماعا سنويا بشكل تداولي بين المنطقتين الإفريقية والعربية. ويجدد تاريخ ومكان الانعقاد باقتراح من المكتب التنفيذي للشبكة.

المادة السابعة:

يعهد إلى رئيس الشبكة إدارة مداورات ومناقشات الاجتماعات ويمثل الشبكة لدى الاتحادات الجهوية والدولية للشبكات البرلمانية للأمن الغذائي ولدى المنظمات الجهوية والدولية ذات الصلة. يعتمد جدول أعمال الاجتماعات السنوية بالأغلبية النسبية، على أساس مشروع مسبق يعده المكتب التنفيذي للشبكة.

V. المكتب التنفيذي

المادة الثامنة:

يتكون المكتب التنفيذي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي من:

- ❖ رئيس الشبكة
- ❖ نائب الرئيس
- ❖ مقرران
- ❖ أمين

* مع مراعاة تمثيلية المرأة في المكتب التنفيذي للشبكة.

المادة التاسعة:

مدة ولاية الرئيس وأعضاء المكتب التنفيذي سنتان قابلة للتجديد لمرة واحدة، ويتم التداول على المسؤوليات بشكل دوري بين ممثلي المجموعتين العربية والإفريقية.

المادة العاشرة:

إذا تعذر على أحد أعضاء المكتب التنفيذي الحضور، تعين الشعبة الوطنية التي ينتمي إليها عضواً آخر كبديل.

المادة الحادية عشر:

في حالة شغور منصب الرئيس، يحل نائب الرئيس محل الرئيس إلى أن يتم تحديد الرئيس الجديد.

المادة الثانية عشر:

يقوم المكتب التنفيذي بمساعدة من الأمانة العامة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي ب:

- ❖ إعداد وتوزيع مسودات جداول أعمال اجتماعات الشبكة ؛
- ❖ اختيار، من بين المواضيع المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، تلك التي ستقدم الشبكة تقريراً بشأنها ؛
- ❖ ضمان السير العادي للشبكة ومتابعة القرارات التي تتخذها.

VI. مالية الشبكة

المادة الثالثة عشر: تكاليف التنظيم والمشاركة:

- ❖ يكفل البرلمان الذي يحتضن اجتماع الشبكة، أو اجتماع المكتب التنفيذي الشروط المادية للتنظيم ؛
- ❖ بناء على اقتراح المكتب التنفيذي، يجوز التنصيص على الحاجة إلى مساهمة مالية ممكنة من جانب برلمانات أخرى أعضاء في الشبكة لتغطية تكاليف تنظيم أي نشاط أو اجتماع للمكتب التنفيذي ؛
- ❖ يتحمل البرلمان المضيف تكاليف الإقامة والنقل المحلي لكل مشارك ؛
- ❖ تتحمل المجالس الوطنية تكاليف تنقل ممثليها، إلا إذا ارتأى البرلمان المضيف، في إطار المعاملة بالمثل أو لأسباب عملية إمكانية التكفل ببعض المشاركين.

المادة الرابعة عشر: اللغات

- ❖ تعتبر اللغات التالية هي اللغات الرسمية للشبكة: العربية، الفرنسية، الإنجليزية ؛
- ❖ يكفل البرلمان المضيف ترجمة الوثائق الرسمية والترجمة الفورية للاجتماعات.